

التناضح العرقي الثقافي في المتوسط



صدر كرسبي بن علي حوار الحضارات والأديان مؤخرا حولية بعنوان التناضح العرقي الثقافي في المتوسط، وهي تحتوي على فعاليات الملتقى الدولي المنتظم بالمهدية من 26 إلى 29 جويلية 2003.

ويحتوي الكتاب على 350 صفحة تتناول خمس مداخلات

وقد استندت محاور هذا الملتقى إلى نسج تاريخي وإلى الأوضاع الراهنة مع توفيق إلى رؤى مستقبلية في محيط مهجوس بالعمولة ونزوعها إلى التكوّك.

وتوضح مداخلات الملتقى أن شعوب المتوسط تقاسمت السلم والحرب منذ أقدم العصور وازدادت سرعة الحركة فيه مع الفينيقيين والقرطاجيين بفضل مكتشفات تقنية عديدة كالسماز وصالب السفينة ورواقدها وهي من العناصر التي مكنت من بناء سفن قادرة على ربط صلة بين مختلف اصقاع المتوسط.

وبفضل الرحالة المعروفين كإبراهيم الخليل وقداموس الصوري وحنون القرطاجي انتفح المتوسط على الثقافات جميعها، فوادي الرافدين من سومر إلى بابل واشور ومصر وعبيلام واجامتون وأفريام وكنعان وانيوس وديدون كلها جمعت حضارة متداخلة الخصوصيات.

وتداول الفينيقيون والقرطاجيون والاعريق والرومان على تأمين حركة الثقافات والعبادات حتى كان المتوسط مفردا جمعا.

صدر المعهد العالي للعلوم الإنسانية مؤخرا مؤلفا بعنوان الثقافة والأخر، وهو موضوع ندوة علمية نظمها المعهد بالتعاون مع الجمعية التونسية لعلم الاجتماع سنة 2004. والكتاب كما وصفه الأستاذ محمد نجيب بو طالب مدير المعهد " توليفة

من نوع خاص لمناسبة علمية حميمية لقاء جمع بين أصدقاء، أساتذة وطلاب، باحثين ومريدين جمع بين عشاق الكلمة والمهمومين بالشأن الثقافي. كتاب جوي كلاما حول الكلام ومعان ومشاعر وعواطف حول أدوار كل من المثقف والجامعي والمبدع، ولكنها كلمات وأفكار تجتمع حول إعلاء قيمة المعنى وإضفاء روح الدلالة على النص وبعض من الدفاع عن الإنسانيات".



هو مؤلف جديد للأستاذ عمار عبد الواحد عمار الدوايدي وهو محام لدى التعقيب ومدرس لمادة القانون الخاص طرح خلاله خصوصية العناصر المكونة للعلاقة بين الزوجين وهي تتسم بالتشابك نظرا لحميميتها وابتعادها عن منطق العقلنة الصارم.



ويعتبر المؤلف أن المقاربة القانونية في هذا المجال تعتبر محاولة تعترضها عوائق مرتبطة بخصوصية المجال الإنساني الذي يسمى القانون إلى تطيره.

لكن، وعلى الرغم مما يثيره تدخل القانون والدين والأخلاق في علاقة الرجل بالمرأة من تساؤلات فلسفية واجتماعية ونفسية، فإنه يبقى ضرورة واقعية وإطار امثل لضبطها وتنظيمها والارتقاء بها من أجل المصلحة الفردية والعامّة.

ولا يجب أن يلتقي أو يشابه دور قانون الأسرة مع أدوار القوانين الأخرى، بل يجب أن يرتقي إلى أسباب الاخلاقات ويضع لها الحلول الوقائية الكفيلة بإزالتها أو تقليصها، كما يجب أن تلعب دورا توجيهيا بيداغوجيا يرتقي بسلوك الزوجين وينمي وعيها قصد تجاوز الضرر.

وعند التعرض للعلاقة بين الزوجين لا بد من تحليل طبيعة هذه العلاقة هل هي تراتبية تفاضلية أم هي قائمة على المساواة التامة، مع إبراز موقف الدين من هذه المسألة.



صدر مركز النشر الجامعي مؤخرا كتابا للأستاذ محمد رضا بن حماد، أستاذ محاضر للتعليم العالي بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.

وقد صدر الكتاب تحت عنوان: المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية ويهدف هذا المؤلف إلى دراسة القانون الدستوري كفكرة ومفهوم حيث طرح المؤلف إشكالية الدولة بما هي إطار للقانون الدستوري مبيّنا أشكالها وأركانها ومفهوم السيادة فيها.

ويحلل الكتاب القواعد القانونية المنظمة للسلطة السياسية في الدولة بما تتضمنه من تعدد لمصادر القانون المنظم للسلطة السياسية في الدولة مع توضيح طرق وضع الدستور وضمان احترامه وتعديله أو إنهاء العمل به.

وتعرض المؤلف كذلك لتحليل السلطات السياسية في الدولة وصفها إلى سلطات الحكوميين وهي تتمثل في المشاركة في الانتخابات وإلى سلطات الحكام.